

بثبوت حديث التسمية عند الوضوء

تأليف

أبى اسحق الحويني الأثرى



الطالبية — جيزة — الجوهرة — ناصية شارع

محمد عبد الهادي بجوار مسجد محمد عبد الهادي

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ

الناشر



الطالبية ــ جيزة ــ الجوهرة ــ ناصية شارع
محمد عبد الهادي بجوار مسجد محمد عبد الهادي

« ... العِلْمُ بَحْرٌ لَّا سَاحِلَ لَهُ ، وَهُوَ مُفَرَّقٌ فِي الأُمَّةِ ، مَوْجُودٌ لِّمَنِ الْتَمَسَهُ ... »

الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ

رحمه الله تعالى

مُقَدِّمَـة المُؤلِّف

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمـٰنِ الرَّحِيْمِ

إِنَّ الحَمْدَ لله تعالى نحمدُهُ ، ونستعينُ به ونَسْتغفرُهُ ، ونعوذ بالله من شُرُور أنفُسنا ، وسيئاتِ أعمالنا ، من يهد الله فلا مُضلَّ له ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادى لَهُ .. ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وَحْدهُ لا شريك له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عَبْدُهُ ورَسُولُهُ ..

أمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحديْثِ كتابُ الله ، وأحْسَنَ الهَدْى هَدْىُ محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار ....

* * * *

فهذا جزءٌ حررتُه ، وبحثٌ سطرتُه ، بخصوص حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، وانفصلتُ فيه على أنَّه حديثٌ حسنٌ ثابتٌ ، قابل للاحتجاج به وإنما جرنى إلى ذلك ما جرى بينى وبين صاحب لنا من بحثٍ ، حول هذا الحديث . فقد اعترض علىَّ أننى حسنتُهُ ، وكتب تعقيباً فى كتابه : « إرواء الظمى بتخريج سنن الدارمىّ » مفادُهُ أن الحديث ضعيفٌ ، وأنه لا يرقى إلى رتبة الحسن أبداً ، ثم جعل يترقى فى تثبيت ضعف الحديث ، حتى أوصله البحثُ إلى قولٍ عجيبٍ ، غريبٍ ، خالف به أهل العلم ، فزعم أنَّ الأحاديث الضعيفة لا يقوى بعضُها بعضاً بأىِّ اعتبارٍ !! .

بل أَغْرَبَ جدّاً إذ قال : « وهذا هو مذهب الأكثر ، والغالب الأعم من فضلاء الأئمة ، أئمة هذا الشأن » !! .

وقد تناقشنا مراتٍ ، لأظفر بحُجَّةٍ ، أو أثارةٍ من علمٍ ينقُلُها فى تثبيت دعواه ، فلم أر شيئاً .

ويقينى أن صاحبنا قصد بقوله : « وهذا هو مذهب الأكثر ... »

الأحاديث الضعيفة التى لا يقوى بعضُها بعضاً ، فراجعتُهُ على ضوء هذا الفهم ، وأننى أتفق معه تماماً إن كان يرمى إليه ، ولكنى رجعتُ بِخُفَّىْ حُنَيْنٍ اذ كان صاحبُنا يقصد المعنى الأول ، والذى وصفْتُهُ بأنَّهُ خالف فيه ما استقر عليه أهلُ الحديث .

وإنه من نافلة القول أن أذكر أن الخلاف ليس بعيبٍ ، بل أن الله ــ عز وجلَّ ــ قدّرهُ على الناس ، فقال سبحانه :

﴿ وَلاَ يَزَالُوْنَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ، وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾

[١١ / ١١٨ ــ ١١٩]

قال الحافظ ابنُ كثير (٢ / ٤٠١) :

« أى ولا يزال الخلف بين الناس فى أديانهم ، واعتقادات مللهم ، ونحلهم ، ومذاهبهم ، وآرائهم ... ثم ساق قولين آخرين ، وقال : « والمشهورُ الصحيحُ : الأوَّل » ا هـ .

وما زال الناسُ يختلفون قديماً ، وحديثاً . وقد أُنكرُ الصوابَ ، وأنتحلُ الخطأ أحسبُهُ صواباً ، وما أُبرأُ نفسي ، ولكن حسبى أننى أسوقُ على كل مسألةٍ دليلَها ، والذى يجعلنى فى حِلّ من الاتهام بسوءِ القصدِ ، أو بشهوة التعقُّبِ .

فقد تآخيتُ مع صاحبنا المشار إليه زماناً ، لله ، وفى الله ــ جلّ قدرُهُ ــ ، نصدر عن رأيٍ واحدٍ فى الغالب ، وتجمعُنا عقيدةٌ سلفيَّةٌ صافيةٌ والحمد لله . وإن اختلفنا فى شيءٍ ــ وهو قليلٌ ــ تناقشنا فيه من غير عصبيةٍ . إذ المقصودُ هو تحريرُ الحق وزيادةُ بيانه ، لا شيء غير هذا .

وقد قال الإمام الشافعيُّ رضى الله عنه ، وطيب ثراه :

« ما ناظرتُ أحداً ، فوددت أن يخطىء ، ورجوت أن يظهر الله الحق على لسانه » !

والكلامُ على تصحيح الأحاديث وتضعيفها أمرٌ اجتهادىٌّ ، وإنما التوفيقُ لإصابة الحق من الله عز وجلَّ . فلا مانع من الاختلاف من هذه الجهة ، بشرط أن يذكر المخالفُ أدلَّةً سائغةً ، مقبولةً على مقتضى الأصول . « والعلمُ ــ كما يقولُ الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالى ــ بحرٌ لا ساحل له ، وهو مفرقٌ فى الأمة ، موجودٌ لمن التمسهُ »[1].. فقد يوفقُ الله عز وجلَّ

---

(١) انظر « سير النبلاء » (١٢ / ٦٨) .

المتأخر إلى تحرير أصلٍ لم يفتحه للمتقدم ، مع جلالته ، وحفظه ، وعلمه . ولكن تبقى المسألة جزئيةً ..

والمخالفُ ، لا يُعتدُّ بخلافه فى حالين :

الأول : أن يخالف الناس جميعاً ، وينفرد برأيٍ ، لا يمكن إدراجُه تحت أصلٍ مقبولٍ ، ويشتدُّ الأمر إن كان لا يُعرف بتحصيل العلم ، والدأب فيه .

الثانى : أن يكون لقوله أصلٌ عند بعض العلماء ، ولكنه يكون مرجوحاً ، لمخالفته ما استقر عليه أهلُ الفن .

وقد تدخل على بعض الحالين أمورٌ هامشيةٌ لا تؤثر فى حقيقة الدعوى .

وبالجملة :

فسأبدأ ــ إن شاء الله تعالى ــ بذكر كلام صاحبنا فى الكتاب المشار إليه ، وسيكون بحثى معه حول ثلاث مسائل ، فى ثلاثة فصولٍ :

الأوَّلُ : إثبات قوة الحديث وذلك من خلال الكلام على طَرقه وشواهده بالتفصيل .

الثانى : تحرير القول فى رتبة : « الحسن لغيره » .

الثالث : ذكر العلماء الذين ثبتوا الحديث ، ومناقشة رأى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، وطيب ثراه ، وأنَّ إنكارهُ لصحة الحديث إنما كان لإنكاره وجوب التسمية فى أول الوضوء .

والله أسألُ أن يتقبله منى بقبول حسن ، وأن يجعله زاداً لحُسْن المصير إليه ، وعتاداً ليُمْن القدوم عليه ، إنه بكل جميلٍ كفيل ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

وكتبه
أبو إسحٰق الحوينيُّ الأثريُّ
عامله الله تعالى بلطفه الخفيّ

وهذا أوان الشروع فى المقصود ،

قال صاحبُنا في كتابه : « إرواء الظمى ، بتخريج سنن الدارمى » (١ / ١٣٥ ــ ١٣٨ ، رقم ٤٤) ومن خطِّه نقلتُ :

« أمَّا القولُ بتحسين الحديث لشواهده ، فهذا ما لا أقولُ به . فأنت إذا كنت فى معتركٍ ، أو مقتتلٍ ، فالعقل يقولُ : إنه لا يمكنك أن تُعين عاجزاً بعاجزٍ ، ولا أبتر بأبتر ، كما لا يسوغ « الستر بشفافٍ » !! . وعلمى ــ وهو كالذَّر فى الشمس ــ أن هذا هو مذهب الأكثر والغالب الأعم من فضلاء أئمة هذا الشأن ، والشيخُ من أوَّلِ العالمين بهذا ، بل القائلين به !! .

وأما قولُ أبى بكر بنِ أبى شيبة : « ثبت لنا أن النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم قاله . » فهذا قولٌ متعقَّبٌ بأنه ليس عليه دليلٌ ، وإلا فلم يسقْهُ ! ، اللّهم إلا أن يكون النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم أخبره بذلك فى المنام !!!

وأما قولُ الشيخ حامد إبراهيم حفظه الله تعالى فيحتاج إلى نفس الدليل الذى يحتاجه قول ابن أبى شيبة ، ولا دليلٌ ! والمسألة ليست مسألة إيجاد مخرجٍ من تضارب النقل فى قولى الإمام أحمد ، فإن هذا يوحى أن النقلين صحيحان ، وهذا ما لا يستقيمُ ، إلا إذا استقام ذَنَبُ الضَّبِّ !! .

أما المخرج الذى أراهُ ــ وأستحى من الله عز وجل ، وأستغفره وأنا أكتبُ هذا الكلام معزوَّاً إلى نفسى ــ فهو أحد أمرين لا ثالث لهما عندى :

الأوَّلُ : أن الحديث لم يصح عند أحمد ولا عند غيره ، وإلا لما قال تلك المقالة . وهذا الأمر هو الذى تركن إليه النفسُ ، وتُعين عليه الأصول . ويؤيدُهُ : أن الذى عنده فى « المسند » (٣ / ٤١) هو من طريق كثير بن زيد ، وهذا حاله معروف . والثانى (٢ / ٤٩٨) وإسناده ليس بصحيح لجهالة يعقوب بن سلمة وأبيه . وعليه فلابد من التسليم بذلك ــ أعنى عدم صحة الحديث ــ لا منفرداً ، ولا منضماً إليه غيرُهُ . ونكون بذلك قد استرحنا وأرحنا . !! .

الثانى : فهو القول بثبوت الحديث عنده ، أو بتقويته بما لا يقوى بمثله كما أسلفنا .

والقولُ بهذا عندى هو كفعل من يطبخُ الحديد يلتمس أُدْمَهُ ، أو يخضُّ الماء يبتغى زَبَدَهُ !!

أما قولُ صاحب « الإنصاف » عن أحمد : أن التسمية واجبةٌ ، وهى المذهبُ عنده ، فلعمرُ الله ، هذا هو العجب الذى ولد العجب ، فكيف يوجب العمل بحديث ضعيف فى الأحكام ؟!! .

وقول الحافظ : الظاهر أن مجموع الأحاديث ...... الخ .

والاستشهاد به ، أو الاعتضاد به هنا ، يُعكِّرُ عليه أن هذا قولٌ عامٌ ، وتخصيصُهُ بهذا الحديث يحتاج إلى دليلٍ كما تعلمنا ، ولو وجد ، فإن القول الذى ندين الله تعالى به أنه لا يمكن بحالٍ تقويةُ ضعيف بضعيفٍ ، أبداً ، ! ففاقد الشىء لا يعطيه . ولنا كما قال ابنُ مهدىّ رحمه الله فى صحيح الحديث غنيةٌ عن سقيمه ، ولا صحيح يثبت فى هذا الباب .. » ا هـ .

انتهى قول صاحبنا .

الفَصْـلُ الأَوَّلُ

« تَفْصِيْلُ البَحْثِ حَوْلَ طُرُقِ الأَحادِيْثِ »

أولاً : الكلام على الأحاديث الواردة فى الباب .

اعلم ــ وفقنى الله وإياك إلى طاعته ــ أن الحديث ورد عن جماعةٍ من الصحابة منهم أبو بكر الصديق ، و على بن أبى طالب ، و أبو سعيد الخدرى ، وأبو هريرة ، وأنس بن مالك ، وسعيد بن زيد ، وسهل بن سعد ، وعائشة ، وأبو سبرة ، وأم سبرة ، رضى الله عنهم جميعاً ، وحشرنا الله فى زمرتهم ، وأماتنا على حبهم وسيرتهم .

١ ــ حديث علىّ بن أبى طالب ، رضى الله عنه :

أخرجهُ ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٥/١٨٨٣) من طريق عيسى بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن علىّ رضَى الله عنه قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .** » .

قال ابنُ عدىّ :

« هذا الإسنادُ ليس بمستقيمٍ » .

قُلتُ : عيسى بن عبد الله متروكٌ كما قال الدارقطنُّى وقال ابنُ حبان فى «المجروحين » (٢/١٢١ - ١٢٢) :

« يروى عن أبيه ،عن آبائه أشياء موضوعةً ، لايحلُّ الاحتجاج به ، كأنه كان يهم ويخطىء ، حتى كان يجيىء بالأشياء الموضوعة على أسلافه ، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفتُ » ا هـ .

* * * *

٢- حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه :

أخرجه ابن أبى شيبة (٣/١) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » - كما فى « التلخيص » (٧٦/١) من طريق خلف بن خليفة ، عن ليث ، عن حسين بن عمار ، عن أبى بكر موقوفاً فذكره بنحو حديث ابن مسعود الآتى . وفى سنده ليث بن أبى سليم وفيه مقال ، ثم هو موقوف .

* * * *

٣ - حديث أبى سعيد الخُدْرى رضى الله عنه :

أخرجهُ ابنُ أبى شيبة (١/٢-٣) ، وابنُ ماجة (٣٩٧) ، وابنُ السكن فى « صحيحه » ، والبزَّارُ — كما فى « التلخيص » (٧٣/١) — ، والدرامىُّ (١٤١/١) ، وأحمد (٤١/٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده» (٣٢٤/٢، ٤٢٤) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليله » (٢٦) والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦/١-٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٠٣٤/٣) ، والدارقطنىُّ (٧١/١) ، والحاكم (١٤٧/١) ، والبيهقىُّ (٤٣/١) والحافظ فى «النتائج » (٢٣٠/١) من طريق كثير بن زيد ، ثنا ربيح بن عبد الرحمن بن أبى سعيد ، عن أبيه عن جدِّه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «**لاوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ صالحٌ .

أما كثيرُ بْنُ زيد ، فقد وثقه ابنُ حبان ، وابنُ عمار الموصلى .

وقال أحمد وابنُ معين وابنُ عدىّ :

« لابأس به» .

وقال أبو زرعة :

« صدوقٌ فيه لِيْنٌ » .

وقال أبو حاتم :

« صالحٌ ، ليس بالقوىّ ، يكتب حديثه » .

وضعّفه النسائىُّ وابن معين فى رواية والطبرىُّ .

وخلطه ابنُ حزم بـ « كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف » فلم يُصب .

قُلْتُ : والحاصل أن كثير بن زيد إلى القوة أقرب منه إلى الضعف . وهاهنا قاعدة جليلة فى الرواة المختلف فيهم – ذلك أننا نعتبر الجرح والتعديل فيه فحيث يستويان ، فحديثه يكون حسناً فى الشواهد ، وإن غلب جانب الجارحين ، ضُعِّفَ ، وإن غلب جانب المعدلين مع عدم تفسير الجرح كان أقرب إلى القوة .

وكذلك الحال فى « كثير بن زيد » .

أمَّا رُبَيْحُ بن عبد الرحمٰن ـــ بضم الراء وفتح الموحدة ـــ فوثقه ابنُ حبان ،

وقال ابنُ عدىّ :

« أرجو أنه لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« شيخٌ » . كما فى « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥١٩)

قال ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١ / ١ /٣٧) :

« وإذا قيل فى الراوى : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه ، وينظر فيه » ا هـ

أما قولُ أحمد :

« رُبَيْحٌ رجلٌ ليس بالمعروف »

فمن عرف حجةٌ على من لم يعرف ، وقد عرفه غَيْرُهُ .

أما البخاريُّ ، فنقل عنه الترمذيُّ فى « العلل الكبير » أنه قال فيه : « منكر الحديث » .

ويغلبُ على ظنى ـــ والله أعلم ـــ أن حكم البخاريّ رحمه الله له اعتبارٌ آخر ، بخلاف حال ربيح فى نفسه ، فقد يكون روى شيئاً رآه البخاريُّ منكراً فألصق التبعة بـ « ربيح » أو نحو ذلك .

وبالجملة فقول أبى زرعة رحمه الله تلخيصٌ جيدٌ لحال رُبَيْح بن عبد الرحمٰن ، فيكتبُ حديثه وينظر فيه .

وقد زعم ابنُ عدىّ ـــ رحمه الله تعالى ـــ أن زيد بن حباب تفرد بالحديث عن كثير بن زيد . وليس كما قال ، بل تابعه أبو أحمد الزبيريُّ ، وأبو عامر العقديُّ وغيرهما .

وقال أحمد بن حفص :

« سُئل أحمدُ بْنُ حنبلٍ ـــ يعنى وهو حاضرٌ ـــ عن التسمية فى الوضوء ؟ فقال : لا أعلم فيه حديثاً يثبُتُ . أقوى شيءٍ فيه حديث كثير بن زيد ، عن ربيح . ورُبَيْحٌ رجلٌ ليس بالمعروف » .

رواه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٣ / ١٠٣٤ ـــ ٦ / ٢٠٨٧)

وقال أبو بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانىء :

« قلتُ لأبى عبد الله أحمد بن حنبل : التسميةُ فى الوضوء ؟ فقال أحسن شيءٍ فيه حديث رُبَيْحٍ بن عبد الرحمٰن بن أبى سعيد ، عن أبى سعيد الخدرى » .

رواه العقيليُّ فى « الضعفاء » (١ / ١٧٧) ، والحاكم (١ / ١٤٧) .

وقال إسحق بن راهويه :

« هو أصحُّ ما فى الباب » .

وقال الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣١) : « حديثٌ حسنٌ » .

*　*　*　*

٤ ــ حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه :

أخرجه أبو داود (١٠١) واللَّفْظُ له ، وابنُ ماجة (٣٩٩) ، وأحمد (٢ / ٤١٨) ، والترمذىُّ فى « العلل » ، وابنُ السكن فى « صحيحه » ــ كما فى « التلخيص » (١ / ٧٢) ــ والطبرانى فى « الدعاء » ، وعنه الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٥) والدارقطنىُّ (١ / ٧٢ ، ٧٩) ، والحاكم (١ / ١٤٦) ، والبيهقىُّ (١ / ٤٣) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنَّة » (١ / ٤٠٩) من طريق يعقوب بن سلمة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه** » .

قال الحاكمُ :

« صحيحُ الإسناد ، فقد احتج مسلم بيعقوب بن أبى سلمة الماجشون ، واسم أبى سلمة : دينار »

قُلْتُ : قد وهم الحاكم رحمه الله تعالى من وجهين :

الأول : أن يعقوب ليس هو ابن أبى سلمة الماجشون قال ابنُ الصلاح : « انقلب إسناده على الحاكم »

وكذا قال النووىُّ فى « المجموع » (١ / ٣٤٤) .

وقال الحافظ[1]: « ادعى الحاكم أنه الماجشون ! ، والصواب أنه اللَّيثىُّ » .

---

(١) وقال أيضاً فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٦) : « إنما هو يعقوب بن سلمة لا ابن أبى سلمة ، وهو شيخ قليل الحديث ما روى عنه من الثقات سوى محمد بن موسى ، وأبوه مجهول ماروى عنه سوى ابنه » ا هـ .

وسبقه إلى ذلك الذهبيُّ .

وقال ابنُ دقيق العيد :

« لو سُلِّم للحاكم أنه يعقوب بن أبى سلمة الماجشون ، واسم أبى سلمة : دينار ، فيُحتاج إلى معرفة حال أبى سلمة ، وليس له ذكرٌ فى شيءٍ من كتب الرجال ، فلا يكونُ أيضاً صحيحاً . »

الثانى : قال البخاريُّ فى « الكبير » (٢ / ٢/ ٧٦) :

« لا يُعرف لسلمة سماعٌ من أبى هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه » ا هـ .

قال صاحبنا فيما تقدم :

« إسنادُهُ ليس بصحيح لجهالة يعقوب بن سلمة وأبيه » .

قُلْتُ : كذا قال ، وسأجيبك بجوابٍ يلزمُك ــ وإن كنتُ لا أقولُ به ــ ذلك أنك زعمت لى قبلُ أن الجهالة ليست جرحاً ، فكان يلزمك ألاَّ تُعلَّ الحديث بالجهالة . !!

قال الشوكانىُّ :

« ليس فى إسناده ما يُسقطه عن درجة الاعتبار » .

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبى هريرة ، رضى الله عنه .

١ ــ **محمد بن سيرين ، عنه مرفوعاً** :

« يا أبا هريرة إذا توضأت فقل : بسم الله ، والحمد لله ، فإن حفظتك لا تستريح ، تكتب لك الحسنات حتى تُحدث من ذلك الوضوء . » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (١ /٧٣) من طريق عمرو بن أبى سلمة ، حدثنا إبراهيم بن محمد البصرىّ ، عن علىّ بن ثابت ، عن محمد بن سيرين به .

وقال :

« لم يروه عن على بن ثابت [أخو ابن أخى][1] عزرة بن ثابت ، إلا إبراهيم بن محمد البصرىّ ، تفرد به عمرو بن أبى سلمة » .

قال الحافظ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١ / ٢٢٠) :

« إسنادُهُ حسنٌ » !!

قُلْتُ : وهو عجبٌ ! وإبراهيم هو ابن محمد بن ثابت الأنصارى المترجم فى « اللسان » (١ / ٩٨) وثقه ابن حبان وقال ابنُ عدى فى « الكامل » (١ / ٢٦٠ ، ٢٦١) : « روى عنه عمرو بن أبى سلمة وغيرُهُ مناكير .. ثم قال : وأحاديثه صالحة محتملة ، ولعله أُتى ممن قد رواه عنه » !!

قُلْتُ : وهذا الترجى من ابن عدىّ فيه نظر ، فإنه ساق له أحاديث ، الراوى عنه فيها هو أبو مصعب الزهرى ، وعمرو بن أبى سلمة وكلاهما ثقة ، فلا تكون المناكير إلا من إبراهيم .

وقد أشار الحافظ فى « اللسان » فى ترجمة إبراهيم هذا إلى الحديث ثم قال : « وهو منكرٌ » . وقال فى « النتائج » (١ / ٢٢٨) : « على بن ثابت مجهولٌ ، والراوى عنه ضعيفٌ » .

وقد أوردهُ ابنُ الجوزىّ فى « الموضوعات » (٣ / ١٨٥ — ١٨٦) من طريق عمرو بن أبى سلمة به ، مع طريق أخرى ثم قال :

« هذا حديثٌ ليس له أصل » وفى إسناده جماعة مجاهيل لا يعرفون أصلاً .... »

---

(١) كذا العبارة فى « المعجم » ، وأظن أن الصواب : « ... على بن ثابت أخو عزرة بن ثابت » .

٢ ــ أبو سلمة ، عنه

أخرجه الدارقطنيُّ (١ / ٧١) ، و البيهقى (١ / ٤٤) والحافظ فى « النتائج » (١ / ٢٢٦) ، من طريق محمود بن محمد أبو يزيد الظفرى ، ثنا أيوب بن النجار ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه ، وما صلى من لم يتوضأ » .

قال الحافظ فى « النتائج » :

« هذا حديثٌ غريبٌ تفرد به الظفريُّ ، ورواته من أيوب فصاعداً مخرجٌ لهم فى الصحيح ، لكن قال الدارقطنيُّ فى الظفريُّ : ليس بقويٍّ . وقال يحيى بن معين : سمعت أيوب بن النجار يقول : لم أسمع من يحيى بن أبى كثير سوى حديثٍ واحدٍ ، وهو حديثُ : « احتج آدم وموسى ، فعلى هذا يكون فى السند انقطاعٌ ، إن لم يكن الظفريُّ دخل عليه إسنادٌ فى إسناد » ا هـ .

وسبق البيهقيُّ إلى حكاية هذا عن يحيى بن معين .

٣ ــ مجاهد ، عنه .

أخرجه الدارقطنيُّ (١ / ٧٤) ، ومن طريقه البيهقيُّ (١ / ٤٥) ، والحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٧) من طريق مرداس بن محمد ، ثنا محمد بن أبان ، ثنا أيوب بن عائذ ، عن مجاهد ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « **من توضأ فذكر اسم الله تطهر جسدُهُ كلُّه ، ومن توضأ فلم يذكر اسم الله لم يطهر سوى مواضع الوضوء** » .

قال الحافظ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرد به مرداس وهو من ولد أبى موسى الأشعرىّ ، ضعّفه جماعة ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال : يغرب وينفرد ، وبقية رجاله ثقات » ا هـ .

فمثله يصلح فى الاعتبار . والله أعلم .

*　*　*　*

٥ ــ حديث سعيد بن زيد ، رضى الله عنه :

وقد اختُلِفَ فيه على أَلْوَانٍ مع زيادةٍ فى متنه أحياناً .

* **الأَوَّل** : يرويه عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال المُرِّىِّ ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن جدته ، عن أبيها سعيد بن زيد مرفوعاً : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

وقد رواه على هذا الوجه جماعة عن عبد الرحمٰن بن حرملة ، منهم :

١ ــ **بشر بن المفضل** .

أخرجه الترمذىُّ (٢٥) ، و الدارقطنىُّ (١ / ٧٣ » والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٥ / ٢ ــ ٤٦ / ١) .

٢ ــ **وهيب بن خالد** .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١ / ٣) ، وأحمد (٦ / ٣٨٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٤٤) ، والعقيلى فى « الضعفاء » (١ / ١٧٧) والطحاوىُّ فى « شرح الآثار » (١ / ٢٦ ــ ٢٧) ، والدارقطنىُّ (١ / ٧٣) والبيهقىُّ (١ / ٤٣) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦ / ١) .

٣ ــ **ابنُ أبى فديك** .

أخرجه الدارقطنى (١ / ٧٢ ــ ٧٣) ، والبيهقىُّ (١ / ٤٣) .

٤ ـ **يعقوب بن عبد الرحمٰن** .

أخرجه الدارقطنى (١ / ٧٣) .

٥ ـ **يزيد بن عياض** .

أخرجه ابنُ ماجه (٣٩٨) ، وأحمد (٤ / ٧٠) ، وابنُ شاهين فى « الترغيب » (ق ١٨ / ١) ، والطبرانيُّ فى « الدعاء » (ق ٤٥ / ٢)

٦ ـ **سليمان بن بلال** .

أخرجه الطحاويُّ (١ / ٢٧) ، والحاكم (٤ / ٦٠) .

٧ ـ **الحسن بن أبى جعفر** .

أخرجه الطيالسيُّ (٢٤٢ ، ٢٤٣) .

وخالفهم جماعة وهو :

* **اللَّوْنُ الثانِى** : فرووه عن عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال ، عن رباح ابن عبد الرحمٰن ، عن جدته ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم به . فلم يذكروا أباها .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١/ ٧٤) نقلا عن الدارقطنى :

« وقال حفص بن ميسرة ، وأبو معشر ، وإسحٰق بن حازم :

عن ابن حرملة ..... ولم يذكروا « أباها » .

قلت : الذى وقفتُ عليه من حديث حفص بن ميسرة وأبى معشر ، أنه ذكر « سعيد بن زيد » فى روايته ، فوافق بشر بن المفضل ومن معه .

أخرجه أحمد (٤ / ٧٠ و ٥ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ و ٦ / ٣٨٢) ، والطبرانى فى « الدعاء » (ق ٤٦ / ١) وابنُ الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧) من طريق الهيثم بن خارجة ، ثنا حفص بن ميسرة ، عن ابن حرملة ، عن أبى ثفال المرّى ، عن رباح بن عبد الرحمن ، عن جدته ، عن أبيها به .

وما أشار إليه الدارقطنىُّ رحمه الله تعالى من مخالفة حفص بن ميسرة ، لم أقف عليه حتى ننظر حال الراوى فيه عن حفص ، فإن كان أوثق من خارجة بن الهيثم ، ترجحت روايته عليه ، وإلا فالعكس .

وإن تساووا فى الحفظ ، فيكون حفص رواه على الوجهين . والله أعلمُ .

ثم وقفتُ على « علل الدارقطنىّ » (ج ١ / ق ١٣٠ / ٢) فرأيتُهُ رواه من طريق سويد بن سعيد ، عن حفص بن ميسرة به ، ولم يذكر :

« سعيد بن زيد » .

والهيثم بن خارجة أوثق من سويد بن سعيد ، لأن هذا تكلم فيه أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرُهُمْ .

* **أما رواية أبى معشر .**

فأخرجها الطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦ / ١) قال :

حدثنا عبد الله بنُ أحمد بن حنبل ، حدثنى محمد بن أبى بكر المقدمىّ ، ثنا أبو معشر البراء ، ثنا ابنُ حرملة ، أنه سمع أبا ثفال يقول : سمعتُ رباح ــ أو رياح ، : شك المقدمىُّ ــ ابن عبد الرحمٰن بن أبى سفيان بن حويطب ، يقول : حدثتنى جدتى ، أنها سمعت أباها يقول : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بى ، ولا يؤمن بى من لا يحب الأنصار** » .

قلت : هكذا روى أبو معشر ، فوافق بشر بن المفضل فى ذكره « سعيد ابن زيد » .

ولكن اختلف فى سنده .

فأخرجه أحمد (٦ / ٣٨٢) قال : حدثنا يونس ، ثنا أبو معشر ، عن

عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال المرىّ ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ابن حويطب ، عن جدته ، قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فذكرته بمثله مع تقديمٍ وتأخيرٍ .

فسقط ذكر : « سعيد بن زيد » .

قُلْتُ : ويظهر أن هذا الاختلاف من أبى معشر ، واسمه يوسف بن يزيد ، وذلك لثقة من روى عنه .

أما يوسف ، فقد ضعّفه ابنُ معين ، وقال أبو داود :

« ليس بذاك » .

وقال أبو حاتم :

« يكتب حديثه »

ووثقه محمد بن أبى بكر المقدمىّ ، وابنُ حبان .

وأما رواية إسحق بن حازم ، فلم أقف عليها ، وعلى كل حالٍ ، فهى مرجوحة كما يأتى إن شاء الله تعالى .

* **اللَّوْن الثَّالِثُ** :

أن الدراوردىَّ ، عبد العزيز بن محمد ، رواه عن أبى ثفال ، عن رباحٍ بن عبد الرحمٰن عن ابن ثوبان ، عن النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً .

هكذا ذكر الدارقطنىُّ فى « العلل » ــ كما فى « التلخيص » (١ / ٧٤) ــ فاختلف الدراوردىَّ مع عبد الرحمٰن بن حرملة فى إسناده .

ولكن اختلف على الدراوردىّ فيه .

فأخرجه الطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦ / ١) من طريقين عن الدَّراوردىّ ، عن أبى ثفال المرىِّ ، قال : سمعتُ رباح بن عبد الرحمٰن بن حويطب ، يحدث عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

قُلْتُ : فلو كان ذكر « أبى هريرة » محفوظاً ، لكان اختلافاً قادحاً فى رواية الدراوردىّ . ولكن الشأن فيمن روى عن الدراوردىّ الرواية المرسلة .

ثم رأيتُ الحديث فى « شرح معانى الآثار » (١ / ٢٧) للطحاوىّ . فرواه من طريق الدراوردىّ ، عن ابن حرملة ، عن أبى ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن ابن ثوبان ، عن أبى هريرة مرفوعاً به فلا أدرى ، هل هذا من خطأ النسخة ، أم هو اختلاف آخر على الدراوردىّ فى سنده ؟!

ذلك أن شيخ الدراوردىّ فى سند الطحاوىّ هو عبد الرحمٰن بن حرملة ، بينما شيخه عند الطبرانى هو « أبو ثفال المرىّ » . فالله أعلم بحقيقة الحال .

* **اللَّوْن الرَّابعُ** :

رواه حماد بن سلمة ، عن صدقة مولى آل الزبير ، عن أبى ثفال ، عن أبى بكر بن حويطب مرسلاً عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

أخرجه الدُّولابى فى « الكنى » (١ / ١٢٠) ، وذكره البيهقىُّ (١ / ٤٤) عن الترمذىّ . قال :

« وهو حديثٌ مرسلٌ » . وصدقة مولى آل الزبير جهّله الدارقطنىُّ كما نقله ابن الجوزى فى « الواهيات » (١/ ٣٣٨) عنه .

قُلْتُ : والراجح من هذا الاختلاف هو الوجه الأول ، الذى رواه بشر بن المفضل ووهيب ومن معهما كما قال الدارقطنىُّ رحمه الله .

وإذْ قد رجَّحْنَا الوَجْهَ الأَوَّلَ ، فلننظر فيه :

قال الترمذىُّ :

« قال أحمد بن حنبل : لا أعلم فى هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيدٌ »

وقال البخاريُّ :

« أحسن شيءٍ فى هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمـٰن . » .

وقال العقيليُّ :

« الأسانيد فى هذا الباب فيها لينٌ »

وقال ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١ / ٥٢ / ١٢٩) :

« سمعتُ أبى ، وأبا زرعة ، وذكرتُ لهما حديثاً رواه عبد الرحمـٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال .... فذكره . فقالا : ليس عندنا بذاك الصحيح . أبو ثفال مجهولٌ ، ورباح مجهول » .

وقال البيهقيُّ :

« أبو ثفال ، ليس بالمعروف جدّاً !!

قُلْتُ : أما أبو ثفال ، فقد قال البخاريُّ : « فى حديثه نظر » قال الحافظ فى « التلخيص » (١ / ٧٤) :

« وهذه عادتُهُ فيمن يُضعفُهُ »

وقد فرق الشيخُ العلامةُ ذهبيُّ العصر المعلمى اليمانى رحمه الله بين قول البخارى : « فيه نظر » ، وبين : « فى حديثه نظر » .

قال رحمه الله فى « التنكيل » (١ / ٢٠٥) :

« فقولُهُ : « فيه نظر » تقتضى الطعن فى صدقه ، وقوله : « فى حديثه نظر » تُشعر بأنَّه صالحٌ فى نفسه ، وإنما الخلل فى حديثه لغفلةٍ أو لسوء حفظٍ . ا هـ .

قُلْتُ : وقول الشيخ رحمه الله فى تفسير قوله : « فيه نظر » بأن ذلك يقتضى الطعن فى صدقه ، فيه نظر ، فقد قال البخاريُّ فى « عبد الرحمـٰن بن هانى النخعىّ » كما فى « التهذيب » (٦ / ٢٩٠) : « فيه نظر ، وهو فى الأصل

صدوق » ، فهذا يبين أن المقتضى لا يدوم إنما يقال إن العبارة تحتمل الطعن فى الصدق . إلا أن يقال : من قال فيه البخارى هذه العبارة مطلقة فالأصل أنها لا تشمل صدقه ، إلا أن يردفها بالقرينة التى تقيد هذا الإطلاق كما فى المثال الذى ذكرته . وفيه بُعْدٌ عندى . فهذا يحتاج إلى نصٍ من الإمام ، أو استقراء تتابع عليه جماعة حتى يوثق بفهمهم ، مع أننا وجدنا أن البخارىّ أطلق هذه العبارة فى جماعة ثقات لا يشك أحد فى صدقهم مثل راشد بن داود الصنعانى ، وسليمان ابن داود الخولانى ، وعبد الرحمـٰن بن سليمان الرُّعينى وغيرهم والصواب ألا يُطَّرد هذا الفهم وأيضاً فتفسير الشيخ اليمانى رحمه الله لقول البخارىّ : « فى حديثه نظر » تفسير حسنٌ رايقٌ ، ويضاف إليه أن البخارىَّ قد يقول هذه العبارة ولا يقصد بها الراوى أصلاً ، إنما يقصد أنه حديثه لا يصحُّ ، وتكون الآفة ممن دونه . والله أعلم .

وأبو ثفال هذا ذكره ابن حبان فى « الثقات » إلاَّ أنه قال :

« ليس بالمعتمد على ما تفرد به » .

قال الحافظ :

« فكأنه لم يوثقه » .

وأما قولُ البزّار : « أبو ثفال مشهورٌ » فهذا لا يخرجه عن حدِّ الجهالة ، لا سيما أنه قال عقب الخبر :

« رباح وجدَّتُه لا نعلمهما رويا إلاَّ هذا الحديث ، ولا حدّث عن رباح إلَّا أبو ثفال . فالخبر من جهة النقل لا يثبت » .

فهذا بخصوص أبى ثفال .

أما رباح فمجهولٌ كما قال أبو حاتم وأبو زرعة . والله أعلم .

وفى « نصب الراية » (١ / ٤) :

« وأعلَّه ابنُ القطان فى « كتاب الوهم والإيهام » وقال : فيه ثلاثةٌ مجاهيل الأحوال : جدَّة رباح لا يُعرف لها اسم ولا حالٌ ، ولا تعرف بغير هذا . ورباح أيضاً مجهولُ الحال ، وأبو ثفال مجهولُ الحال أيضاً مع أنه أشهرهم لرواية جماعة عنه منهم الدراوردىّ » ا هـ .

وتعقبه الحافظ فى « التلخيص » (١ / ٧٤) فيما يتعلق بـ « جدَّة رباح » فقال :

« كذا قال ! فأما هى فقد عُرف اسمها من رواية الحاكم ، ورواه البيهقىُّ أيضاً مصرحاً باسمها . وأما حالها فقد ذُكرتْ فى الصحابة ، وإن لم يثبت لها صحبة ، فمثلها لا يُسئل عن حالها » ا هـ .

وعليه فيُعلم ما فى قول الشيخ أبى الأشبال رحمه الله تعالى ، إذ قال فى « شرح الترمذىّ » (١ / ٣٨) :

« إسنادُهُ جيدٌ حسنٌ » !! .

وقال ابن القطان رحمه الله تعالى :

« الحديث ضعيفٌ جدّاً » !

قُلْتُ : بل هو ضعيفٌ فقط ، ويصلح للاعتبار[1] ، والاختلاف فى إسناده لا يضر مع قيام وجه الترجيح ، وقد تحقق هنا والله أعلم .

* * * *

---

(١) قال الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣٠) :

« لم يبق فى رجال الإسناد من يتوقف فيه سوى رباح ، وقد تقدم النقل عن البخارى أن حديثه هو أحسن أحاديث الباب » .

٦ ـ حديث أنس رضى الله عنه :

قال الحافظ فى « التلخيص » (١ / ٧٥) :

« رواه عبدُ الملك بن حبيب الأندلسى ، عن أسد بن موسىٰ ، عن حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنسٍ مرفوعاً :

« **لا إيمان لمن لم يؤمن بى ، ولا صلاة إلا بوضوءٍ ، ولا وضوء لمن لم يُسم الله .** »
وعبد الملك شديد الضعف .

ويأتى حديث آخر لأنسٍ إن شاء الله تعالى .

* * * *

٧ ـ حديث سهل بن سعد رضى الله عنه

أخرجه ابن ماجة (٤٠٠) ، والدارقطنىُّ (١ / ٣٥٥) مقتصراً على الفقرة الثالثة منه . والحاكم (١ / ٢٦٩) ، والبيهقىُّ (٢ / ٣٧٩) من طريق عبد المهيمن ابن عباس بن سهل بن سعد الساعدى ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا صلاة لمن لم يُصل على النبيِّ ، ولا صلاة لمن لا يحبُ الأنصار** » .

قُلْتُ : وهذا خبرٌ منكرٌ ، وسندُهُ ضعيفٌ جداً ، وعلَّتُهُ عبد المهيمن هذا ، فهو متروك .

قال الحاكم :

« لم يخرج هذا الحديث على شرطهما ، لأنهما لم يخرجا عبد المهيمن » .

قال الذهبيُّ :

« عبد المهيمن واهٍ » .

وقال الدارقطنى عقبه : « عبد المهيمن ليس بالقوىّ » .

لكنه لم يتفرد بمحل الشاهد .

فقد تابعه أخوه أُبَيٌّ بن العباس ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » .

ولم يذكر الفقرتين الأخيرتين .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ٦ / رقم ٥٦٩٨) ، وفى « الدعاء » (ق ٤٦ / ٢) ، ومن طريقه الحافظ فى « النتائج » (١ / ٢٣٤) .

ولم يتكلم عليه المناوى بشىءٍ فى « الفيض» . (٦ / ٤٤٠).

وقال الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١ / ١٦٠) :

« أُبَيٌّ مختلفٌ فيه » .

وقال الحافظ عقب تخريجه :

« عبد المهيمن ضعيف ، وأخوه أُبَيٌّ الذى سقته من روايته أقوى منه » .

* **قُلْتُ** : ولا يُفهم من قول الحافظ هذا ، أنه يقوى أُبَيَّ بن العباس إنما ساق مقالته مساق المقارنة ، إذ الراجح فى « أُبَىّ» أنه ضعيف ، وأخوه « عبد المهيمن » متروكٌ . فالضعيف أقوى من المتروك بلا ريب .

وقد نازعنى بعض الناس فى حال « أُبَىّ بن العباس » هذا ، وزعم أنه ممن يحتجُّ بحديثه !!

فأقول : كيف هذا ؟! .

وقد ضعّفه ابن معين ، والساجى ، وأبو العرب القيروانى فيما نقله عنه مغلطاى .

وقال أحمد :

« منكر الحديث » .

وقال البخاريُّ :

« ليس بالقوىّ » .

وترجمه ابنُ أبى حاتم (١ / ١ / ٢٩٠) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال النسائىُّ فى « الضعفاء » (٢٣) :

« ليس بالقوىّ » .

وقال العقيلىُّ :

« له أحاديثُ لا يُتابع على شىءٍ منها .

وقال الذهبىُّ فى « المغنى فى الضعفاء » (١ / ٣٢) :

« وُثق ، وقد ضعّفه ابنُ معين . وقال أحمد : منكر الحديث » .

فهو يشير بقوله : « وثق » إلى ضعف جهه التوثيق .

فهذا جانب من جرّحه . أما من أثنى عليه ممن وقفت على نصوصهم فهم :

١ ــ ابنُ حبان . ذكره فى « الثقات » (٤/ ٥١)

٢ ــ الدارقطنىُّ . قوى أمره

٣ ــ ابنُ عدىّ . قال :

« يكتب حديثه ، وهو فرد المتون والأسانيد »

٤ ــ الذهبىُّ . قال فى « الميزان » :

« أُبىٌّ ، وإن لم يكن بالثبت ، فهو حسن الحديث ، وأخوه عبد المهيمن واهٍ . » .

قُلْتُ : أما بالنسبة لابن حبان رحمه الله ، ففى ذكره أُبيّاً فى « الثقات » نظر . وأرى فرقاً بين من يوثقه ابنُ حبان نصاً ، وبين من يذكره فى « الثقات » بغير تنصيصٍ على حاله . فهذا أقلُّ منزلة من الأول بلا شك . وفى الحالة الثانية يدخل كثيرٌ من الخلل ، لاسيما إن كان الراوى من المقلين ، وكان أُبىٌّ مقلاً فى روايته كما قال الذهبىُّ فى « من تكلم فيه وهو موثق » (رقم ١٢) .

وحتى لو صرّح ابن حبان بتوثيقه ، فلا يقبل قوله عند معارضته من هو أمكنُ منه فى العلم ، لا سيما ان كانوا جماعة .

* وأما بالنسبة للدارقطنىّ ، فلم أقف على نص له فى تقوية أمره ، غير أنه روى له حديثاً فى « سننه » (١ / ٥٦) وهو :

« حجران للصفحتين ، وحجرٌ للمسربة » ، ثم قال :

« إسنادُهُ حسنٌ » .

فهذا تقويتُهُ له فيما وقفت عليه .

ولكن الدارقطنىَّ ضعّفه مرة فى « الإلزامات » ، فقال :

« أُبىٌّ هذا ضعيفٌ » .

وفى « سؤالات الحاكم له » (ص ١٨٦) قال :

« تكلموا فيه »

ورأيُهُ هذا يوافق رأى الجماعة ، مع أن قوله : « إسنادُهُ حسنٌ » لا ينفى أن يكون « لغيره » ، فحيئذٍ يكون فى الأصل ضعيفاً ، لكنه تقوى فى الشواهد .

هذا ، مع أن الحديث الذى حسن الدارقطنىُّ إسنادَهُ ، ضعيفٌ كما قال العقيلىُّ وغيرُهُ .   والله أعلم .

أما قولُ ابن عدىّ ، فيُفهم منه أنه ليس لأُبى بن عباس إلا القليل من الحديث ، ويكتب حديثه على سبيل الاعتبار ، وهذا يلتقى مع تمشية الدارقطنىّ لأمره .

* أما الذهبىُّ ، فيظهر لى أنه قوى حاله لما قارنه بأخيه « عبد المهيمن » كما فعل الحافظ ابن حجر ، فقال فى « النتائج » (١ / ٢٣٥) : « عبد المهيمن ضعيف ، وأخوه أُبى أقوى منه » .

وهذا لا يعطى قوة لأُبى كما ذكرتُ من قبل ، لأن الحافظ رحمه الله تسامح فى تضعيفه لعبد المهيمن ، بل هو ضعيفٌ جداً .

وهذا كقول ابن معين فى « عبد المهيمن » :

« أُبىٌّ ، وعبدُ المهيمن أخوان ، وأُبىٌّ أقومهما » .

مع أنه ضعّف أبيّاً كما تقدم . وإنما قصد أنه أخفهما ضعفاً .

والله أعلم .

فخلاصة القول أن الذين قووا أمره ، إنما فى المتابعات ، أما تفردُهُ فلا يُحتمل .

ولا يشك عارفٌ أن جانب الجارحين أقوى لأمرين :

الأول : أنهم كثرة .

الثانى : أنهم أمكنُ فى العلم ممن أثنوا عليه .

والله تعالى أعلم .

*   *   *   *

٨ ـــ حديث عائشة رضى الله عنها :

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١ / ٣) ، وإسحق بن راهويه فى « مسنده » ، وأبو يعلى (١١٩ ـــ زوائده) ، والبزار (ج ١ / رقم ٢٦١) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦ / ٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢ / ٦١٦) ، والدارقطنىُّ (١ / ٧٢) من طريق حارثة بن أبى الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت :

« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم إلى الوضوء ، فيُسمى الله حتى يكفىء الإناء على يديه ، ثم يتوضأ فيسبغ الوضوء » .

وهو عند بعضِهم مختصرٌ .

* **قلت** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وآفته حارثةُ هذا ، وهو ابن محمد بن عبد الرحمـٰن .

وكان أحمد ـــ رحمه الله ـــ يُضعِّفه ، ولا يعتدُّ به .

وقال البخاريُّ وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وزاد الأخير :

« ضعيفُ الحديث » .

وتركه النسائىُّ .

وكان الإمام أحمد ـــ رحمه الله ـــ ينتقد على إسحق بن راهويه أنه أخرج هذا الحديث فى « مسنده » ! .

قال الحربىُّ :

« قال أحمد : هذا يزعمُ أنه اختار أصحَّ شيءٍ فى الباب ، وهذا أضعفُ حديثٍ

فيه » !! .

وقال ابنُ عدىّ :

« بلغنى عن أحمد بن حنبلٍ ــ رحمه الله ــ أنه نظر فى « جامع إسحق بن راهويه » ، فإذا أول حديثٍ أخرجه فى جامعه هذا الحديث ، فأنكرهُ جدّاً ، وقال : « أولُ حديثٍ فى الجامع يكونُ عن حارثة ؟!! » .

* * * *

٩ ــ حديث أبى سبرة ، رضى الله عنه :

أخرجه الدُّولابى فى « الكُنى » (١ / ٣٦) ، وأبو القاسم البغوىُّ فى « الصحابة » ــ كما فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣٦) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١١١٩) ، وفى « الدعاء » (ق ٤٦ / ٢) ، وعنه الحافظ فى « النتائج » (١ / ٢٣٦) من طريق عيسى بن سبرة ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : صعد رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ، فحمد الله عز وجلَّ ، وأثنى عليه ، ثم قال :

« أيها الناس ! ، لا صلاة إلَّا بوضوء ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولم يؤمن بالله من لم يؤمن بى ، ولم يؤمن بى من لم يعرف حق الأنصار » .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن ابن سبرة ، إلا بهذا الإسناد » .

قال الحافظ :

« وأخرجه أبو موسى فى « المعرفة » وقال : ــ كما فى « الإصابة » (٨ / ٢٣٧) ــ ، فى إسناد حديثها نظر .

* **قُلْتُ** : وعيسى بن سبرة .

قال فيه أبو القاسم البغويُّ :

« منكر الحديث » .

ذكره الحافظ فى « النتائج » (١ / ٢٣٦) .

وضعّفه الشوكانى فى « النيل » (١ / ١٦٠) .

وأبوه مجهولُ الحال . والله أعلم .

قال الهيثميُّ ــ رحمه الله ــ فى « المجمع » (١/ ٢٢٨) :

« عيسى بن سبرة ، وأبوه ، وعيسى بن يزيد لم أر من ذكر أحداً منهم » ا هـ .

وفيما تقدَّم استدراكٌ على بعض ما قال . والله أعلم .

قال الحافظ فى « النتائج » :

« هذا حديثٌ غريبٌ » .

* * * *

١٠ ــ حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه :

أخرجه الدارقطنىُّ (١ / ٧٣ ــ ٧٤) ، و البيهقىُّ (١ / ٤٤) ، وأبو الحسين الصيداوى فى « معجمه »[1] (٢٩١ ــ ٢٩٢) من طريق يحيى بن هاشم ، عن

---

(١) ووقع عنده : « يحيى بن هشام » ! ، وهو غلط ، وأشار المحقق إلى أن « هاشم » كتبت على الحاشية ، ومع هذا فقد أثبت الخطأ ، ولو كلف نفسه النظر فى كتب الرجال ، لأثبت الصواب ، ثم نبه على ذلك فى الحاشية . والله أعلم .

الأعمش ، عن أبى وائل ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً : « **إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله ، فإنه يطهر جسده كلَّه ، وإن لم يذكر اسم الله فى طهوره ، لم يطهر منه إلا ما مر عليه الماء . فإذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلَّا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، فإن قال ذلك فُتحت له أبوابُ السماء** » .

قال الدارقطنىُّ :

« يحيى بن هاشم ضعيفٌ » .

وقال البيهقىُّ :

« هذا ضعيفٌ ، لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم . ويحيى بن هاشم متروك الحديث » .

وقال بنحو ذلك الحافظ فى « النتائج » و « التلخيص » (١ / ٧٥) .

*   *   *   *

١١ ــ حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما :

أخرجه الدارقطنى (١ / ٧٤ ــ ٧٥) ، والبيهقىُّ (١ / ٤٤) من طريق عبد الله بن حكيم ، أبى بكر الداهرىّ ، عن عاصم بن محمد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « **من توضأ فذكر اسم الله عليه ، كان طهوراً لجسده ، ومن توضأ فلم يذكر اسم الله عليه لم يطهر إلا مواضع الوضوء منه** » .

قال البيهقىُّ :

« وهذا أيضاً ضعيفٌ . أبو بكر الداهرىّ غير ثقةٍ عند أهل العلم بالحديث » .

وقال الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣٧) :

« تفرد به أبو بكر الداهرىّ ، واسمه عبد الله بن حكيم ، وهو متروك الحديث » .

فالحاصل أن الحديث حسنٌ على أقل أحواله بمثل هذه الشواهد ، وأقصد بها حديث أبى سعيد الخدرى ، وبعض الطرق من حديث أبى هريرة ، وسعيد بن زيد ، وسهل بن سعد ، وما عدا ذلك ، فضعفه لا يحتمل ، وإنما ذكرته أولاً لتعلقه بالباب ، وثانياً لأنبه عليه .

والله الموفق .

ومما يشهد للحديث ويزيده قوة ما :

أخرجه النسائىُّ (١ / ٦١ ــ ٦٢) ، وأحمد (٣ / ١٦٥) ، وابنُ خزيمة (١ / ٧٤) ، وابن السُّنى فى « اليوم والليلة » (٢٧) ، والدارقطنىُّ (١ / ٧١) ، والبيهقىُّ (١ / ٤٣) من طريق معمر ، عن ثابت وقتادة ، عن أنسٍ قال : « نظر أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وَضوءً ، فلم يجدوا . فقال النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم « **ها هنا ماء** » ؟ فأُتى به ، فرأيتُ النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده فى الإناء الذى فيه الماء ثم قال :

« **توضئوا بسم الله** » . فرأيتُ الماء يفور من بين أصابعه ، والقوم يتوضئون حتى فرغوا من آخرهم .

قال ثابت :

« قلتُ لأنسٍ : كم تراهم كانوا ؟! قال : نحواً من سبعين رجلاً » !!

قُلْتُ : وأصله فى « الصحيحين » دون قوله : « **توضئوا ، بسم الله** » .

وقد بوب هؤلاء الأئمة جميعاً ــ عدا أحمد كما هو ظاهر ــ على هذا الحديث بقولهم : « باب التسمية على الوضوء » وتختلف عبارتهم ، والمعنى واحد .

قال البيهقىُّ :

« هذا أصحُّ ما ورد فى التسمية » .

وكذا قال العينى فى « العمدة » (٢ / ٢٦٧) .

وأخرج البخارىُّ (١ / ٢٤٢ ــ فتح) حديث ابن عباس مرفوعاً : « **لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنى ، فقضى بينهما ولدٌ ، لم يضرّهُ** » .

قُلْتُ : روى البخارىُّ هذا الحديث فى « كتاب الطهارة » مع كونه غير متعلقٍ به ، وبوّب عليه بقوله : « باب التسمية على كل حالٍ ، وعند الوقاع » .

قال العينى فى « عمدة القارىء » (٢ / ٢٦٦) :

« لما كان حال الوقاع أبعد حالٍ من ذكر الله تعالى ، ومع ذلك تُسنُّ التسميةُ ، ففى سائر الأحوال بطريق الأولى ، فلذلك أوردهُ البخارىُّ فى هذا الباب للتنبيه على مشروعية التسمية عند الوضوء » .

وقريبٌ منه قول الحافظ فى « الفتح » (١ / ٢٤٢) .

الفَصْــــلُ الثَّــانِــى

«تَحْرِيْرُ البَحْثِ فِي رُتْبَةِ الحَسَن لِغَيْرِهِ»

قال صاحبنا :

« أما القول بتحسين الحديث لشواهده ، فهذا ما لا أقولُ به ، فأنت إذا كنت فى معتركٍ ، أو مقتتل ، فالعقل يقولُ : إنه لا يمكنك أن تعين عاجزاً بعاجزٍ ، ولا أبتر بأبتر ، كما لا يسوغ « الستر بشفاف » . وعلمى — وهو كالذر فى الشمس — أن هذا هو مذهب الأكثر ، والغالب الأعم ، من فضلاء أئمة هذا الشأن ، والشيخُ من أول العالمين بهذا ، بل القائلين به » !! .

ثم قال :

« إن القول الذى ندين الله تعالى به ، أنه لا يمكن بحالٍ تقوية ضعيفٍ بضعيفٍ ، أبداً ، ففاقد الشيء لا يعطيه ، ولنا كما قال ابنُ مهديٍّ رحمه الله فى صحيح الحديث غنيةٌ عن سقيمه » ا هـ .

قُلْتُ : هذا قولُ صاحبنا — عفا الله عنا وعنه — ، وقد تجشم أمراً عظيماً ، وارتقى وعراً جسيماً ولست أدرى كيف أقدم صاحبُنا — حفظه الله — على نفى رتبة « الحسن لغيره » من « المصطلح » ، واستند فى ذلك إلى شيء أوهى من بيت العنكبوت ، وهو قوله : « فالعقل يقول .... » ثم ساق كلاماً اعتبره دليلاً ، وهو لا يصلح أن يرقى إلى رتبة الشبهة ، فكيف بالدليل ؟!! ومع ذلك ففى كلامه الذى ذكره ما ينقض مراده كما سأذكره .

فيقول صاحبُنا :

« إنه لا يمكنك أن تعين عاجزاً بعاجزٍ ، ولا أبتر بأبتر » .

فأقول : نعم ياصاحبى ، ولكنك لم تُعيِّنْ قدر العجز هنا هل هو العجز الشديد ، أم اليسير ، مع أن الظاهر أنك عنيت الأول ، بدليل أنك عطفته على قولك : « ولا أبتر بأبتر » .

والأبتر : هو مقطوع الأطراف أو بعضها . ولا يشك إنسانٌ أن مقطوع الأطراف ضعفُه شديدٌ ، وكذا ذلك العجز الذى معه يفقد المرء فعل أىّ شيءٍ ، فالمتبادر من

عبارة صاحبنا أنه عنى الضعف الشديد ، وهذا ليس مرادنا من البحث ، وقد قُلْتُ له مراراً : « إن الأحاديث الضعيفة شديدة الضعف لا يقوى بعضها بعضاً » .

إنما بحثُنا هنا فى الأحاديث التى لم يشتد ضعفها ، ومع ذلك فهى مندرجةٌ تحت أصل عام ..

فظاهرُ كلام صاحبنا لا يؤدى غرضَهُ كما هو جلى ، فياليته وقف عند « شديد الضعف » ، ولكنه شمل كل ضعيفٍ ، فنحتاج إلى تحرير القول في « رتبة الحسن لغيره » والذى هو فى الأصل تقوية ضعيفٍ بضعيفٍ .

قال الحافظ العراقى فى « الألفية » .

فَإِنْ يَقُلْ يُحْتَجُّ بِالضَّعِيْفِ　　فَقُلْ إِذَا كَانَ مِنَ المَوْصُوْفِ
رُوَاتُهُ بِسُوْءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ　　بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ
وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَّاَ　　أَوْ قَوِىَ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَاَ
أَلاَ تَرَى المُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا　　أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيْءُ اعْتَضَدَا

فهذا الذى ذكره الحافظ العراقىُّ ــ رحمه الله تعالى ــ هو الحسن على رسم الترمذى ، فإن عبارته فى آخر « سننه » (٥ / ٧٥٨) :

« وما ذكرنا فى هذا الكتاب : « حديثٌ حسنٌ » ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كل حديثٍ يُروى لا يكونُ فى إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكونُ الحديث شاذّاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ » ا هـ .

قُلْتُ : فواضحٌ جدّاً أن ما حدَّهُ الترمذىُّ ــ رحمه الله ــ إنما هو الحسن لغيره . أما الحسن لذاته فإنما وقع حدُّهُ فى كلام أبى سليمان الخطابى . وحَدُّهُ حدُّ الصحيح ، غير أن ضبط رجاله أخف من ضبط رجال الصحيح .

و « الحسن لذاته » لا أعلم أحداً توقف فى قبوله ، ونقل الحافظ دعوى الاتفاق على الاحتجاج به كما فى « النكت على ابن الصلاح » (١/ ٤٠١) ، إلّا ما حكاه السخاوىُّ رحمه الله فى « فتح المغيث » (١/ ٦٨) عن أبى حاتم الرازىّ رحمه الله

أنه لا يحتج بالحديث الحسن .

وسننظر فى كلامه .

فى « علل الحديث » (رقم ٣٦٥) لابن أبى حاتم قال :

« سألتُ أبى عن حديثٍ .... فذكره ثم قال : قلتُ لأبى : هذا الإسناد عندك صحيحٌ ؟! قال : حسنٌ قلتُ لأبى : مَنْ ربيعةُ بنُ الحارث ؟! قال : هو ربيعةُ بنُ الحارث بن عبد المطلب . قلتُ : سمع من الفضل ؟ قال : أدركهُ . قلتُ : يُحتجُّ بحديث ربيعة بن الحارث ؟ قال : حسنٌ . فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدنى على قوله : حسنٌ . ثم قال : الحجةُ سفيان وشعبةُ .. قلتُ : فعبدُ ربه بنُ سعيد ؟! قال : لا بأس به . قلتُ : يُحتجُّ بحديثه ؟! قال : « هو حسنُ الحديث » ا هـ .

قُلْتُ : هذا النصُ نقله السخاوىُّ فى « فتح المغيث » ، مع شىء من التقديم والتأخير ثم قال :

« وممن خالف فى ذلك ـــ يعنى فى الاحتجاج بالحديث الحسن ـــ من أئمة الحديث ، أبو حاتم الرازىّ ، فإنه سُئل عن حديثٍ فحسنه .... ثم ساق ما ذكرته عن « العلل » ببعض اختصار ، ثم قال : « وهذا يقتضى عدم الاحتجاج به ، والمعتمد الأوَّلُ . » ا هـ .

قُلْتُ : هذا الذى فهمه السخاوىُّ رحمه الله تعالى ، فيه نظرٌ عريضٌ عندى ، فأبو حاتم لم ينف حجية الحديث الحسن بقوله هذا ، إنما أظهر أن هناك تفاوتاً بين الصحيح والحسن . وقد لهج بذلك فى مواطن من « العلل » .

من ذلك :

١ ـــ قال ولدُهُ (١٦٧٦) : « سألت أبى عن حديث ..... فذكره قال : قال أبى : لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد . قلت : هو صحيحٌ ؟! قال : حسنٌ .

٢ ــ قال ولدُهُ (١٨٧٣) : « سألت أبى عن حديث .... فذكره قال : قال أبى : هذا حديث صحيحٌ حسنٌ ، وزيد محله الصدق ، وكان يرى رأى القدر » .

٣ ــ قال ولدُهُ (٢٢٧٢) : « سألت أبى عن حديث .... فذكره قال : قال أبى : إن كان ذلك محفوظاً ، فهو حسنٌ » .

فانظر إليه فى المثال الأخير يقابل : « المحفوظ » بـ « الحسن » وفى هذا دليلٌ على احتجاجه به .

ولننظر فى عبارته التى فهم السخاوىُّ منها أنه لا يحتجُّ بالحديث الحسن .

قال ولده عند سؤاله عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب :

« يُحتجُّ به ؟! » قال : « حسنٌ » ، فراجعه مراراً وهو يقول : « حسنٌ » .

أفهذا يُفهم منه أنه لا يحتجُّ به ؟! لو كان كذلك لصرح فيه بقولته المشهورة :

« لا يُحتجُّ به » كما صرّح بها فى مئات الرواة ، ومع ذلك ، فإن هذا الحكم لا يردُ على مثل ربيعة بن الحارث ، فإنه صحابىٌّ ، وابنُ عم النبىّ صلى الله عليه وآله وسلّم ، فالبحث يكون فى السند إليه ، وليس فيْه .

وإن قصد أبو حاتم رجلاً آخر ، أو اعتبر أن هذا ليس صحابياً ، فإنه إنما قال فيه : « حسنٌ » لأنه قارنه بمثل سفيان وشعبة . وقد يكون الراوى ثقة لاخلاف فيه ، ثم يُسألُ أحد الأئمة عنه مع آخر أوثق منه ، فيقولُ فيه عبارة يُفهم منها أنه يغُضُّ منه . كما قال أبو زرعة الدمشقىُّ « قلتُ لابن معين ، وذكرتُ له الحجة : محمد بن إسحق منهم ؟! قال : كان ثقة ، إنما الحجة مالك ، وعبيد الله بن عمر ، والأوزاعىُّ ، وسعيد بن عبد العزيز » وقال عبد الله بن أحمد لأبيه : « من رأيت فى هذا الشأن ؟ قال : ما رأيت مثل يحيى القطان . قلتُ : فهشيم ؟! قال : هشيمٌ شيخٌ !! » .

أما عن رأى أبى حاتم فى عبد ربه بن سعيد ، فإنه قال فيه : « لا بأس به »

قال ولدُهُ : « يُحتجُّ به » ؟! .

فقال : « هو حسن الحديث » .

هذه عبارة « العلل » .

وفى « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٤١) قال : « يُحتجُّ به ؟ .

قال : هو حسن الحديث ثقة » .

فواضحٌ من العبارة أنه يحتجُّ به . فإن أبا حاتم كما هو معروف ، من المتعنتين ، ومن قال فيه : « ثقة » فهينئاً له !! فإنه يقول فى كثيرٍ من رجال الصحيح : « صدوق » ولا يزيد على ذلك ، وهو ممن يغمز الراوى بالغلطة والغلطتين ، فمثله إن وثق رجلاً ، فلا يوثق إلا صحيح الحديث .

فظهر مما ذكرت ـــ والحمد لله ـــ أنه لا يجوز حشر أبى حاتم رحمه الله فى زمرة المنكرين للاحتجاج بالحديث الحسن .

بقى أبو بكر بن العربى رحمه الله ، فإنهم نسبوا إليه وإلى شيخٍ له أنهما أنكرا وجود « الحسن » ولم أقف على كلا مهما فى ذلك ، وغالب ظنى أنه لا حجة فيه . والله أعلم وذكر لى بعض أصحابنا أن ابن حزم ممن ينكر وجود « الحديث الحسن » بدليل أنه لا يذكره فى نقده !!

وليس هذا بدليلٍ ، وعدم ذكره له لا يعنى أنه ينكره ولم أقف له على كلام فى ذلك .

وجملة القول أن دعوى الحافظ الاتفاق على الاحتجاج بالحديث الحسن لذاته سالمةٌ من أى اعتراض على التحقيق ، والله أعلم .

بقى لنا أن ننظر فى الحديث « الحسن لغيره » ، وهو لبُّ البحث .

قال الحافظ فى « النكت على ابن الصلاح » (١/ ٤٠١ / ٤٠٢) :

« ولم أر من تعرض لتحرير هذا » .

يعنى لتحرير الاحتجاج بـ « الحسن لغيره » .

ثم قال :

« وقد صرّح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب فى كتاب « بيان الوهم والإيهام » بأن هذا القسم لا يُحتجُّ به كله ، بل يُعمل به فى فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به فى الأحكام ، إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصالُ عملٍ ، أو موافقه شاهدٍ صحيحٍ ، أو ظاهر القرآن » .

قال الحافظ :

« وهذا حسنٌ قوىٌّ رايق ، ما أظنُّ منصفاً يأباه » .

ثم قال (١ / ٤٠٣) :

« ولكن محلُّ بحثنا هنا : هل يلزم من الوصف بالحسن ، الحكمُ له بالحجة أم لا ؟! هذا الذى يتوقف فيه ، والقلبُ إلى ما حرره ابن القطان أميلُ ، والله أعلم .

قُلْتُ : وهذا الذى ذكره ابنُ القطان ، حرره الحافظ فى ثلاثة شرائط للعمل بالحديث الحسن لغيره كما يأتى بعدُ ــ إن شاء الله تعالى ــ .

وممن قال بـ « الحسن لغيره » غير الترمذىّ ، الإمام النسائى ، رحمه الله .

ففى « النكت » (١ / ٣٩٨) :

« ورأيتُ لأبى عبد الرحمــٰن النسائى نحو ذلك . فإنه روى حديثاً من رواية أبى عبيدة عن أبيه ثم قال : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، إلا أن هذا الحديث جيدٌ . وكذا قال فى حديثٍ رواه من رواية عبد الجبار بن وائل ، عن أبيه ، ثم قال : عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ولكن الحديث فى نفسه جيدٌ . إلى غير ذلك من الأمثلة ، وذلك مصيرٌ منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثيرٌ فى التقوية » ا هـ .

وممن قال بذلك أيضاً البخارىُّ ، وأبو حاتم كما فى « فتح المغيث » (١ / ٧٠)

للسخاوىّ .

فالحاصل أن من قال بتقوية الأسانيد بضمها إلى بعضها :

البخارى ، وأبو حاتم ، والنسائى ، والترمذىُّ ، والبيهقىُّ والبغوىُّ من المتقدمين فى آخرين . وقد استقر عليه جمهور المتأخرين من أهل العلم كابن الصلاح ، وابن عبدِ السلام وابن دقيق العيد ، والمزىّ ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والسبكى تقى الدين ، وابن كثير ، والزركشى ، والعراقى ، وابن حجر ، والسخاوى ، والسيوطى ، وجماعة يطولُ الأمر بذكرهم .

فهذا باختصار شديدٍ الحجةُ فى الباب . أما الأمثلة فكثيرةٌ جداً لمن يطالع « سنن الترمذى » فقط ، وقد ساق الحافظ فى « النكت » جملة أحاديث من « جامع الترمذىّ » فيها انقطاع ، وتدليس ، ورواة متفق على ضعفهم ، وجماعة سيئوا الحفظ ، وحسنها الترمذىُّ جميعاً للشواهد الواردة فى الباب .

أما الشرائط الثلاثة التى ذكرها الحافظ ابن حجر للعمل بالضعيف ، فقد ذكرها الحافظ السخاوىّ فى « القولُ البديعُ » (ص ــ ٢٥٨) قال :

« سمعتُ شيخنا ــ يعنى الحافظ ــ مراراً يقولُ ، وكتبه لى بخطه : إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة :

١ ــ متفق عليه ، أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد الكذابين والمتهمين بالكذب ، ومن فحُش غلطه ..
٢ ــ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلٌ أصلاً .
٣ ــ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله ..

قال : والأخيران عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد ، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه » . ا هـ .

وذكر الحافظ مثل هذا الكلام في مقدمة جزءٍ له سمّاه : « تبيين العجب بما ورد في فضائل رجب » (ص ـــ ٢١ ، ٢٢) ..

ثم رأيت شرحاً لشيخنا الألباني حافظ الوقت حول هذه الشروط الثلاثة ، رأيت أن أنقله لفائدته .

قال شيخنا في مقدمته على « صحيح الجامع » (١ / ٤٨ ـــ ٥١) : « وهذه شروط دقيقة وهامة جداً ، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة ، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها ، أو تُلغى من أصلها .. وبيانه من ثلاثة وجوه :

الأول : يدلُّ الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به ، لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف .. وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها عند جماهير الناس ، وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به ، لقلة العلماء بالحديث ، لا سيما في العصر الحاضر ، وأعني بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وينبهونهم على الأحاديث الضعيفة ، ويحذرونهم منها ، بل إن هؤلاء هم أقل من القليل ، فالله المستعان .

من أجل ذلك تجد المبتلين بالأحاديث الضعيفة قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة ، فإن أحدهم ـــ ولو كان من أهل العلم بغير الحديث ـــ لا يكاد يقف على حديث في فضائل الأعمال ، إلا ويبادر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من : « الضعف الشديد » فإذا قُيض له من ينبهُهُ إلى ضعفه ركن فوراً إلى القاعدة المزعومة عندهم : « يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال » فإذا ذُكِّر بهذا الشرط ، سكت ولم ينبس ببنت شفةٍ (!) ولا أريد أن أذهب بعيداً في ضرب الأمثلة على ما قلتُ ، فهذا هو العلاّمة أبو الحسنات اللكنوي ينقل في كتابه « الأجوبة » (ص ٣٧) عن العلامة الشيخ القاري أنه قال في حديث : « أفضل الأيام يوم عرفة،إذا وافق يوم الجمعة ، فهو أفضل من سبعين حجة . رواه رزين » .
« أما ما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف ، فعلى تقدير صحته ،

لا يضر المقصود ، فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال » . وأقره اللكنوي .

فتأمل أيها القارىء الكريم ، كيف أخلَّ هذان الفاضلان بالشرط المذكور ، فإنهما حتماً لم يقفا على إسناد الحديث المذكور ، وإلا لبيّنا حاله ، ولم يسلكا في الجواب عنه طريق الجدل : « فعلى تقدير صحته » . أي صحة القول بضعفه (!) .

وأنّي لهما ذلك ، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه في « زاد المعاد » (١ / ١٧) : « باطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين » .

ونحو ذلك : ما نقله الفاضل المذكور (ص ٢٦) عن « شرح المواهب » للزرقاني : أخرج الحاكم و .... عن عليٍّ مرفوعاً : « **إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه** » (!) .

فإن هذا الحديث موضوع أيضاً كما حققته في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم (٤٢٤) ، ومع ذلك فقد سكت عنه الفاضل المشار إليه ، وذلك لأنه في فضائل الأعمال (!) .. وهو في الواقع من أعظم الأسباب المشجعة على نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها ، كيف لا وهو يقول : « فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه » يعنى ولا وزر على ناقله ، وهذا خلاف ما عليه أهل العلم أنه لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه ، وكذلك الحديث الضعيف عند أهل التحقيق منهم كابن حبان وغيره على ما بينته في مقدمة « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، وقد قال العلامة أحمد محمد شاكر في « الباعث الحثيث » (ص ١٠١) بعد أن ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة :

« والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يُرجع إلى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام ، وبين

فضائل الأعمال ونحوها ، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحدٍ إلا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حديث صحيح أو حسن » .

قُلْتُ : والخلاصة ، أن التزام هذا الشرط يؤدى عملياً إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث ، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس ، فهو في النتيجة يجعل القول بهذه الشروط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه . وهو المراد .

الثانى : أنه يلزم من الشرط الثانى : « أن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام ... » أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف ، وإنما بالأصل العام ، والعمل به وارد ، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد ، ولا عكس ، أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام ، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط ، شكلي ، غير حقيقي ، وهو المراد .

الثالث : أن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعْف الحديث ، لكي لا يعتقد ثبوته ، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها ، وهذا خلاف المراد » . انتهى كلام الشيخ الألبانى ..

قُلْتُ : فظهر من كلام شيخنا حافظ الوقت ؛ حفظه الله تعالى ؛ أن التزام هذه الشروط ، يكفينا مؤونة العمل بالضعيف ..

وختاماً لهذا الفصل أُذكِّرُ بأن الأحاديث الحسان تكون موضع تجاذب بين العلماء لترددها بين الضعف والحسن ، غير أن الممارس لهذا الأمر ، يخلصُ إلى الراجح فى المسألة .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ السخاويُّ في « فتح المغيث » (١/ ٧٠) فقال : « ... أما الحسنُ لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه ، فيُحتجُّ به ، وما لا ، فلا .. وهذه أمورٌ جملية تدرك تفاصيلها بالمباشرة » ا هـ .

قُلْتُ : يعنى بالممارسة العملية .

وما أجمل ما قاله شيخُنا محدث العصر ناصر الدين الألبانى حفظه الله تعالى فى « الإرواء » (٣ / ٣٦٣) :

« وإنه مما ينبغى ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره ، وكذا الحسن لذاته ، من أدق علوم الحديث ، وأصعبها ، فلا يتمكن من التوفيق بينها ، أو ترجيح قولٍ على الأقوال الأخرى ، إلَّا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ، ومعرفةٍ قويةٍ بعلم الجرح والتعديل ، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره ، مستفيداً من كتب التخريجات ، ونقد الأئمة النقاد ، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين ، ومن هم وسطٌ بينهم ، حتى لا يقع فى الإفراط والتفريط . وهذا أمرٌ صعبٌ ، قلَّ مَنْ يصبر له ، وينال ثمرته . فلا جرم أن صار هذا العلمُ غريباً من العلماء ، والله يختصُّ بفضله من يشاء » ا هـ .

الفصــل الثالــث

« ذِكْرُ مَنْ ثَبَّتَ الحَدِيْثَ مِنَ الحُفَّاظِ ، وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ ضَعَّفَهُ » .

أمَّا العلماءُ الذين ثبَّتوا الحَدِيْثَ فهم كثيرٌ ، منهم :

١ ــ إسحٰقُ بْنُ راهويه .

قال :

« أصحُّ شيء فيه حديث كثير بن زيد » .

٢ ــ البخاريُّ ، قال : « حديث سعيد بن زيد أحسنُ شيء فى هذا الباب » .

٣ ــ أبو بكر بنُ أبى شيبة .

قال :

« ثبت لنا أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قاله » .

فعلّق صاحبنا قائلاً :

« هذا قولٌ متعقبٌ بأنه ليس عليه دليل ، وإلا فلم يَسُقْهُ ، اللَّهم إلا أن يكون النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أخبره بذلك فى المنام » !! .

قُلْتُ : كرهتُ لك يا صاحبى هذا الجواب ! ، إن كان يُعدُّ جواباً ، وإلَّا فأنت أدرى بما فيه من التهافت !! .

أما جوابى ، فهو من وجهين :

* **الأوَّل** : قولك : « ... ليس عليه دليلٌ ، وإلا فلم يسقْهُ » .

فأقول : ما الفرقُ عندك بين قول ابن أبى شيبة : « ثبت لنا » وبين قوله فى أحد الرواة : « ضعيف » ؟! وكلاهما قولٌ مجملٌ ؟! .

وأنت تنظر فى « التهذيب » وغيره حال حُكْمِك على بعض رواة الأسانيد ، فلا ترى فى الرجل إلا عبارات مجملةً ، كقولهم : « ضعيف » ، « ليس بالقوىّ » ، « ليس بشيءٍ » ونحو ذلك ، . أيَردُ عليهم قولك : « ليس عليه دليل » ؛ وكثيرٌ من الجرح الموجود فى الكتب هو جرحٌ مجملٌ غير مُفسر ؟! .

وعندما ضَعَّفْتَ الحديث ، لم يكن لك قولٌ من السابقين ذكرته سوى قول الإمام أحمد[1] ، مع أن قول الإمام أحمد كان مجملاً كقول ابن أبى شيبة ، نحو : « لا يثبت فيه شيء » ، « لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً » فلم لم تذكر نفس الاعتراض على قول الإمام أحمد ، وأين الدليلُ على التضعيف ؟! مع أن الاعتراض على قول الإمام أحمد أقوى من الاعتراض على قول ابن أبى شيبة ! .

ووجْهُهُ : أن قول ابن أبى شيبة : « ثبت لنا » شبيهٌ بمن يقول فى الراوى : « ثقة » أو نحوها من عبارات التعديل . ومعروفٌ أن التعديل يقبل من غير ذكر سببه ، لأن الأمر يطولُ جداً والأسباب تكثر ، فذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، وفعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك فى المشقة غاية .

وأما قولُ الإمام أحمد « لا يثبت فيه شيءٌ » فهو شبيهٌ بالجرح ، فنحتاج إلى معرفة السبب ، ولم يفصح الإمامُ عن سبب ردِّه لأحاديث التسمية إلا فى حديث أبى سعيد الخدرى حيث قال : « .... كثير بن زيد ، عن ربيح ، وربيح رجلٌ ليس بالمعروف » .

وقد تقدم ما فيه .

* **الوجه الثانى** : قولك : « اللَّهم إلا أن يكون النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم أخبره بذلك فى المنام » .

قُلْتُ : وعبارتك هذه تحتمل ثلاثة معانى ، لا رابع لها فى نظرى .

المعنى الأول : أنه تهكمٌ ، واستهزاءٌ بالإمام .
الثانى : أنه لغوٌ لا معنى له .
الثالث : أنك ترى أن المنامات حجةٌ فى التصحيح والتضعيف .

---

(١) وقد تبعه البيهقىُّ والنووىُّ ، وأبو بكر بن العربى .

أما الأول والثانى : فأنت أحوجُ منى إلى الإجابة عنهما وإن كنت أعلم أنك لا تقصد واحداً منهما ، .

أما الثالث : فإن كنت تراه ــ وأعيذك بالله من ذلك ــ فلا قيمة لما درسته من علمٍ ، وكل كلامك فى تعقب هذا الحديث ، وغيره ، إنما هو من فضول الكلام ، ولا يخفاك ما فى هذا الأمر من خطورة على الإسلام كله .

وقد سلك طريقة الكشف والإلهام فى تصحيح الأحاديث وتضعيفها ابنُ عربى المارق ، صاحب « الفتوحات المكية » .

قال العجلونى فى « كشف الخفا » (١/ ١٠) :

« وفى « الفتوحات المكية » للشيخ الأكبر (!) قدس الله سره الأنور ما حاصله : فرُبَّ حديثٍ يكون صحيحاً من طريق رواته يحصُل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيعلم وضعه ويترك العمل به ، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه . ورُبَّ حديثٍ تُرك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع فى رواته ، يكون صحيحاً فى نفس الأمر ، لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ا هـ .

قُلْتُ : هذا كلام ابن عربى ، وما هو بأول كلام مرق به على الإسلام وأهله ، وإنما المنكر فى الأمر أن ينقله العجلونى ولا يتعقبه بشىء ، ومعنى إقراره لهذا الأمر أنه لا قيمة لكتابه كله ، والذى يعتمد فيه كلام الحفاظ على الأحاديث بالنظر إلى حال رواتها .

فإن كان الأمر كذلك ، فياضيعة جهود المحدثين ، ورحلاتهم لأجل التثبت من لفظةٍ واحدةٍ ، أو لمعرفة حال الراوى إلى غير ذلك وقد اتفق العلماء على أن ما يُرى فى المنامات لا يقوم به حجةٌ فى دين الله تعالى ، لأن شرط

تحمل العلم اليقظة ، فلو اختلف الناس : هل غداً أول رمضان ، أم المتمم لشعبان ؟! فرأى رجلٌ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى المنام ، فقال له : غداً أولُ رمضان . هل يلزمه صيام ، ؟! وهل إذا بلغ الناس يلزمهم صيامٌ ؟! .

الجواب : لا ، لأن الدين تم ، وعندنا ما نعتمد عليه فى معرفة هذا الأمر وغيره . ولأن فتح هذا الباب معناه أن تضيع علومُ الشريعة على نحو ما يقول به الباطنية الملاحدة وهو ظاهر فى كلام ابن عربى المارق ..

أقولُ هذا الكلام وأنا أعلم أن صاحبنا من أول المعارضين لطريقة الكشف ، لما فيها من هدم لصرح الإسلام كلّه ، فإن قلنا : إن هذا المعنى أيضاً لم يقصده صاحبُنا ، فما معنى عبارته كلِّها ؟!

٤ ــ ومن الذين ثبّتوا الحديث أيضاً : « المنذريُّ » .

فقال فى « الترغيب » (١ / ١٠٠) :

« وفى الباب أحاديث كثيرة ، لا يسلم شيءٌ منها عن مقالٍ ، وقد ذهب الحسنُ وإسحق بن راهويه ، وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية فى الوضوء ، حتى إنه إذا تعمد تركها أعاد الوضوء ، وهو روايةٌ عن الإمام أحمد . ولا شك أن الأحاديث التى وردت فيها ، وإن كان لا يسلم شيءٌ منها عن مقالٍ ، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها ، وتكتسب قوةً . والله أعلم » ا هـ .

٥ ــ ابن الصلاح أبو عمرو .

نقل عنه الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣٧) قوله :

« ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن . والله أعلم » ا هـ .

٦ ــ أبو الفتح اليعمرىّ ، ابن سيد الناس .

قال :

« أحاديث الباب إما صريحٌ غير صحيحٍ ، وإما صحيحٌ غير صريح » .

٧ ــ الحافظ العراقى .

نقل فى « المغنى » (١/ ١٣٣) قول البخارىّ السابق وأقَرَّه .

٨ ــ ابن القيم :

قال فى « المنار » (٤٥) :

« أحاديث التسمية على الوضوء ، أحاديثٌ حسانٌ » .

وقال فى « الزاد » (١ / ١٩٥) :

« وكل حديثٍ فى أذكار الوضوء الذى يُقال عليه ، فكذبٌ مختلقٌ ، لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ، ولا علّمه لأمته ، ولا ثبت عنه غير التسمية فى أوله . » ا هـ .

٩ ــ الحافظ ابن حجر :

قال فى « التلخيص » (١ / ٧٥) :

« والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة ، تدلُّ على أن له أصلاً . » .

عَلَّقَ صاحبُنا ــ حفظه الله ــ بقوله :

« والاستشهاد به أو الاعتضاد به هنا يعكر عليه أن هذا قولٌ عامٌ ، وتخصيصه بهذا الحديث يحتاج إلى دليلٍ . »

أقول : أطلتُ النظر فى هذه العبارة فلم أفهم منها شيئا ، ولم أفهم أيضاً العموم والخصوص الذى عناه ، وما موقعه من بحثنا ، أرجو أن يتكرم بتوضيح مرادهِ والله الموفق .

١٠ ــ الحافظ ابن كثير :

قال الشوكانى فى « السيل الجرار » (١ / ٧٦) : « وقال ابن كثير فى « الإرشاد » : طرقُهُ يشُدُّ بعضُها بعضاً ، فهو حديثٌ حسنٌ أو

صحيحٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد صرّح فى « تفسيره » (١/ ٣٤ ـــ طبع الشعب) بأنه : « حديثٌ حسنٌ » .

١١ ـــ الصنعانى ، فى سبل السلام » (١ / ٨٠) .

١٢ ـــ الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١ / ١٦٠) ، وفى « السيل الجرار » (١ / ٧٧) .

١٣ ـــ المباركفورى فى « التحفة » (١/ ١١٦) قال نحو مقالة الحافظ فى « التلخيص » .

١٤ ـــ الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر .

قال فى « شرح الترمذىّ » (١ / ٣٨) :

« جيدٌ حسنٌ » .

١٥ ـــ شيخنا ، محدث العصر ، ناصر الدين الألبانى ،

قال فى « صحيح الجامع » (٧٥٧٣) :

« صحيح » .

قُلْتُ : فهؤلاء الذين ذكرتُهم قووا الحديث ، ما بين مصححٍ ، ومحسِّن له .

ولننظر الآن فى قول الإمام أحمد رحمه الله ، وطيب ثراه .

قال صاحبُنا :

« والمسألة ليست مسألة إيجاد مخرج من تضارب النقل فى قولى الإمام أحمد ، فإن هذا يوحى أن النقلين صحيحان ، وهذا ما لا يستقيم إلا إذا استقام ذنب الضّبِ » اهـ .

قُلْتُ : فظاهر من قوله أن أحد النقلين عن الإمام أحمد ضعيف لا يصحُّ ، وهو بالطبع يعنى القول الآخر والذى يفهم منه أنه يقوى الحديث .

والواقع أن النقلين صحيحان عن أحمد ، وهذا ما لم يتحققه صاحبنا ، حتى دفعه ذلك إلى إحالة الصحة لهما جميعاً عن الإمام ، بقوله : « وهذا ما لا يستقيم .... الخ » .

أما قول الإمام :

« لا يثبت فيه حديثٌ صحيحٌ » أو « لا يثبت فيه شيءٌ » فهو مذكورٌ فى « مسائل أبى داود » (ص ـــ ٦) ، و « مسائل إسحق بن هانىء » (١/ ٣) ، و « مسائل عبد الله » (ص ـــ ٢٥) .

وعند ابن عدىّ فى « الكامل » (٣ / ١٠٣٤ ـــ ٦ / ٢٠٨٧) :

« قال أحمد بن حفص السعدىّ : سئل الإمام أحمد عن التسمية فى الوضوء ؟ فقال : لا أعلم فيه حديثاً يثبت » .

ونقل الخلال فى « العلل » عن أبى بكر المروزى ، عن أحمد :

« ليس فيه شيءٌ يثبت » .

ونقل الترمذىُّ عن أحمد :

« لا أعلم فى هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيدٌ » .

وكذا نقله ابن العربى فى « عارضة الأحوذى » (١ / ٤٣) وأقرّه . ونقله البيهقىّ والنووى وغيرهما عن أحمد فهو ثابت عنه يقيناً .

وقد أجاب الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٣) عن قول الإمام أحمد فقال :

« لا يلزم من نفى العلم ، ثبوتُ العدم . وعلى التنزُل : لا يلزم من نفى الثبوت ، ثبوتُ الضعف ، لاحتمال أن يراد بالثبوت : « ثبوت الصحة » ، فلا ينتفى الحكم بـ « الحُسن » .. وعلى التنزُل : لا يلزم من نفى الثبوت عن كل فردٍ ، نفيهُ عن المجموع » اهـ .

قُلْتُ : وهذا تحقيقٌ بديعٌ للغاية من الحافظ رحمه الله ، ما أظن منصفاً يأباه . والله أعلم .

وقد جاء عن أحمد أنه قوى حديث أبى سعيد الخدرىّ .

أخرجه الحاكم (١ / ١٤٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١ / ١٧٧) من طريقين عن أبى بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانىء قال : « قلت لأبى عبد الله أحمد بن حنبل التسمية فى الوضوء ؟ فقال : أحسن شيء فيه حديث كثير بن زيد » .

هذا لفظ الحاكم .

وهذا ثابتٌ عن أحمد أيضاً .

مع أنه لا يلزمُ من قوله : « أحسن شيء فى هذا الباب » أو : « أصحّ شيءٍ فى الباب » أو نحو هذه العبارات ، لا يلزم منها صحة الحديث .

قال النووى فى « الأذكار » (ص ــ ١٥٨) :

« لا يلزم من هذه العبارة أن يكون الحديث صحيحاً ، فإنهم يقولون : هذا أصحُّ ما جاء فى الباب ، وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه ، أو أقله ضعفاً .. » ا هـ .

وروى أبو داود حديثاً فى « كتاب الطلاق » (٢٢٠٨) ثم قال : « هذا أصحُّ من حديث ابن جريج ..... » .

فقال المنذرىّ :

« قال أبو داود : حديث نافع بن عجير حديث صحيحٌ ، وفيما قاله نظر .... الخ » .

فتعقبه ابنُ القيم فى « تهذيب سنن أبى داود » (٦ / ٢٩٢) :

« وفيما قاله المنذرىُّ نظر ، فإن أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته :

« هذا أصحُّ من حديث ابن جريج : « أنه طلق امرأته ثلاثاً . » لأنهم أهل بيته

وأعلمُ بقضيتهم وحديثهم . وهذا لا يدلُّ على أن الحديث عنده صحيحٌ ، فإن حديث ابن جريج ضعيفٌ ، وهذا أيضاً ضعيفٌ ، فهو أصحُّ الضعيفين عنده ، وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثيرٌ فى كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم ، لم تدلَّ اللُّغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقولُ لأحد المريضين : هذا أصحُّ من هذا . ولا يدلُّ على أنه صحيحٌ مطلقاً .» . ا هـ .

قُلْتُ : فإن اعترض معترضٌ بما ذكرنا على من زعم أن أحمد حسن الحديث ، أو قواه .

فيقالُ له : لم نقل : إن أحمد قال : « حسنٌ » ، أو : « قويٌّ » وإنما الذى قلناه إن أحمد رضى حديث أبى سعيد الخدرىّ ، وهذا بالقياس إلى بقية أحاديث الباب . وإن قلنا كما تقدم : حديث أبى سعيد أقل الأحاديث ضعفاً تم المراد لنا من كلام أحمد . وذلك أنه خفيف الضعف ، فإذا اعتضد بما ذكرناه صار حسناً بلا ريب ، لا سيما وحديث سعيد بن زيد قال البخارىّ : « هو أحسن شيء فى هذا الباب » فهذا إذا انضم لحديث أبى سعيد ، مع بعض الطرق من حديث أبى هريرة ، وإحدى الطرق من حديث سهل بن سعد ، تقوى الحديث يقيناً .

وأرى أن الإمام أحمد نفى صحة هذه الأحاديث لأنه كان يرى استحباب التسمية ، وليس وجوبها ، وقد نقل عنه بعض أصحاب مذهبه الوجوب ، ولكن دعوى الاستحباب أرجح عنده ..

فقد قال أبو زرعة الدمشقىُّ فى « تاريخه » (١ / ٦٣١) :

قلتُ لأبى عبد الله أحمد بن حنبل ، فما وجه قوله : « **لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » ؟! قال : فيه أحاديث ليست بذاك ، وقد قال الله تبارك وتعالى :

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَآمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ** .... الآية ﴾ [٥ / ٦]
فلا أُوجِبُ عليه ، وهذا التنزيلُ ، ولم تثبت سُنَّةٌ » ا هـ .

قُلْتُ : فهذا النصُّ عن أحمد يبين أن التسمية فى أول الوضوء ليست بركنٍ ولا شرطٍ عنده .

وعلى كل حالٍ ، فإن لم يلق ما ذكرتُه قبولاً ، وأن الإمام أحمد ضعّف الحديث بغير تردُّدٍ ، فالجوابُ أنَّ الذين قووا الحديث كثرةٌ ، وفيهم أقرانٌ لأحمد ، فجانبهم أقوى بغير شكٍ ، فكيف إذا كان يمكن حمل كلام الإمام أحمد على ما يفيد قولهم ؟!! فهو أولى ، والله أعلم .

أما بالنسبة لحكم التسمية ، فالغالب على استحبابها ، واحتج البيهقىُّ على عدم وجوب التسمية بحديث رافع بن رفاعة قال : « بينا نحن جلوسٌ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ دخل رجلٌ فصلى ركعتين ، والنبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم يرمقه . ثم جاء فسلم على النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فردّ عليه ثم قال : « **ارجع فصل ، فإنك لم تُصلّ** » ..... فقال : أى رسول الله ، بأبى أنت وأمى ، والذى أنزل عليك الكتاب لقد اجتهدت وحرصتُ ، فأرنى ، وعلمنى . فقال النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم : « **لاتتم صلاةُ أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمرهُ الله ، يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسحُ رأسهُ ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر ...** الحديث » .

أخرجه أصحاب السنن ، والدارمىّ (١ / ٣٠٥ ـــ ٣٠٦) ، وأحمد (٤ / ٣٤٠) ، والبخارىُّ فى « جزء القراءة » (ص ١١ ـــ ١٢) ، وفى « الكبير » (٢ / ١ / ٣١٩ ـــ ٣٢٠) إشارة ، والطبرانىُّ فى الكبير (ج ٥ / رقم ٤٥٢٠ ـــ ٤٥٣٠) والطحاوى فى « مشكل الآثار » (٤ / ٣٨٦) وغيرهم ذكرتهم فى « غوث المكدود » (١٩٤) .

وهو حديث صحيحٌ .

والحجة فيه أنه لم يذكر التسمية فيه ، بل ذكر غسل الوجه وغيره ، ولو كانت واجبة لذكرها .

وقد سبق عن أحمد أنه تلا آيه المائدة ، واحتج بها على عدم وجوب التسمية .

ويُجاب عن ذلك بأن قوله : « **لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » الأصل فى النفى هنا نفى الصحة ، وليس نفى الكمال ولا يعكر عليه ما ذكره البيهقىُّ ، فان هذا الحديث فيه زيادة على حديث رافع بن رفاعة ، فلا يحلُّ تركها ، وإنما أنكر أحمد الوجوب لتضعيفه للحديث ، أما وقد ثبت ، فينبغى العمل بمقتضاه . وهو وجهٌ عند الحنابلة ، فذكر صاحب « الإنصاف » (١ / ١٢٨) عن أحمد أن التسمية واجبة ، وهى المذهب .

وقال صاحب « الهداية » ، وكذا « النهاية » و « الخلاصة » و « مجمع البحرين » والمجد فى « شرحه » وغيرهم : « والتسمية واجبةٌ فى أصح الروايتين فى طهارة الحدث ، معها الوضوء والغسل والتيمم ، واختارها الخلال وغيره » .

وهو الذى انفصل عليه الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١ / ١٣٥ — ١٣٦) وفى « السيل الجرار » (١ / ٧٦ — ٧٩) وهو الحق الذى يظهر لى ، والله تعالى أعلم .

فهذا ما انتهى إليه بحثى حول هذا الحديث ، والله أسأل أن يسبل علينا ستره الجميل ، وهو حسبى ونعم الوكيل ،

والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً ،،

وكتبه

راجى عفو ربه الغفور

أبو إسحق الحوينى الأثرى

عفا الله عنه

القاهرة فى ٧ / ٦ / ١٤٠٤ هـ

على الحالين إن شاء الله تعالى ، وليس يعرى الإنسان عن شيءٍ من الخطأ ، ذلك لأنى رأيتُ الطاعن كتم خير الشيخ ــ وهو كثيرٌ ووفيرٌ ــ فلم يشكرهُ على مسألة حررها ، ولا على صواب أحرزهُ ، مع كثرة ما للشيخ من الفضل فى ذلك . وإنما جمع ما تصوره خطأ ونشره ، فأساء صنعاً ، وظلم نفسه ، وقد قال ابنُ سيرين : « ظلمك لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم ، وتكتم خيره » ، وهناك أشياء فى حق الطاعن ، هو أحوج منى إلى الإجابة عنها . من ذلك : أن أبا الفيض الغمارى ــ رحمه الله ــ ، وهو ممن يعظمه الطاعن ويرفعه ، تكلم بكلام شنيعٍ على « الصحيحين » فقال فى آخر كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعة فى الجامع الصغير » :

(ومنها أحاديث الصحيحين . فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تتهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة ، لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ...) . ا هـ

ومن ذلك : أن شيخ الطاعن ، وهو أبو الفضل الغمارى حكم على حديث فى « صحيح مسلم » بأنه كذبٌ مخالفٌ للواقع . فلم لم ينتقد هذين ، أو يشر إليهما أدنى إشارة مع أن قولهما أكثر شناعةً ، إن كان يقصد النصح للمسلمين كما يدعى ذلك ؟!! بل إن الكوثرى ــ المتعصب المعروف ــ تكلم على نحو خمسة عشر حديثاً فى « الصحيحين » بكلام فظيع ، فلم يتناوله الطاعن !!! فلماذا الألبانى بالذات دون أولئك وغيرهم ؟! الأمر يطول جداً بذكر الأسباب ، والتفصيل ــ إن شاء الله ــ بين دفتى الكتاب .

وقد ناقشت كل من طعن على الشيخ ، نقاشاً علميا صرفاً ، معرضاً عن اللغو الذى لا يرفع رأياً ولا ينصره ، راجياً إن تم الكتابُ أن يهدى قارئه إلى وجه الحق فى المسائل المتنازع عليها ، ويعرف ما للشيخ من قدم راسخةٍ فى هذا الفن ، والله أسألُ أن أنال ــ بفضله ــ غنمهُ ــ وأن يتجاوز لى ــ برحمته ــ عن غرمه إنه ولى ذلك ، والقادر عليه .

من مقدمة « الثمرُ الدَّانى » بتصرفٍ

تنشره مكتبة التوعية الإسلامية ، إحقاقاً للحق ، وإبطالاً للباطل .

* *



• جمع تصويرى • تجهيزات • طباعة •

٧٢ ش مصر والسودان حدائق القبة القاهرة . ت : ٨٢٠٣٩٢